14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الأحد 28 فبراير 2010 م - العدد (14744) السنة الثانية و الأربعون

لدى وصوله إلى الرياض على رأس وفد اليمن المشارك في اجتماعات مجلس التنسيق .. رئيس الوزراء :

نتائج الدورة الحالية ستسهم في توطيد وتعزيز العلاقات اليمنية السعودية

شمن الدور الحيوي للأشقاء في المملكة الداعم لمسيرة التنمية في اليمن

■ د. مجور خلال استقبال الامير نايف بن عبدالعزيز

الرياض/سبأ:

وصل إلى الرياض بعد عصر يوم أمس السبت رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور في زيارة تستغرق يومين يرأس خلالها جانب اليمن في اجتماعات الدورة الـ 19 لمجلس التنسيق اليمني - السعودي التي بدأت مساء يوم أمس السبت في العاصمة السعودية الرياض.

وكان في استقباله صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وصاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية، ووزير الدولة عضو مجلس الوزراء الدكتور مساعد العيبان, وسفير المملكة لدى اليمن علي الحمدان ومندوب عن المراسم الملكية.

الأمير نايف بن عبدالعزيز : الاجتماعات ستكون مفيدة لصالح البلدين وما يهمهما خلال هذه المرحلة

التعاون الأمني بين البلدين في أفضل مستوى وأدى إلى نتائج إيجابية

كما كان في استقباله سفير اليمن لدى المملكة محمد علي محسن الأحول وعدد من أعضاء السفارة.

وقد أدلى رئيس الوزراء بتصريح لوسائل الإعلام عقب وصوله، عبر فيه عن سعادته بزيارة المملكة على رأس وفد اليمن للمشاركة في اجتماعات الدورة الـ 19 لمجلس التنسيق اليمني - السعودي التي بدأت مساء يوم أمس السبت في الرياض ..موضحا أن الدورة الـ19 لمجلس التنسيق أمامها جملة من الموضوعات المهمة التي تصب في تعزيز علاقات التعاون الأخوي بين البلدين والشعبين الشقيقين.

وعبر الدكتور مجور عن ثقته في أن تسهم نتائج الدورة الحالية في توطيد وتعزيز العلاقات اليمنية السعودية التي وصفها بأنها علاقات تاريخية متميزة وتشهد تطورا مستمرا.

وثمن رئيس الوزراء الدور الحيوي للأشقاء في المملكة في دعم مسيرة التنمية في اليمن وقال :" نكن كل التقدير والاحترام للأشقاء في المملكة على دعمهم ومساندتهم للتنمية في اليمن, فضلا عن دورهم في دعم التنمية البشرية".

من جهته عبر صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز عن ترحيبه بالأخ رئيس الوزراء باسم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز.

ولفت إلى أن هذه الزيارة تأتي بعد الزيارة الناجحة التي قام بها فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية إلى المملكة يوم الثلاثاء الماضي .. مؤكداً أن اجتماعات الدورة الـ 19 ستكون مفيدة لصالح البلدين الشقيقين وما يهمهما خلال هذه المرحلة.

وقال:"إن ما يهم اليمن يهم المملكة وما يهم المملكة يهم اليمن".. معربا عن تمنياته لليمن بالخير والتطور المستمر.

وأشاد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية بمستوى التعاون الأمني القائم بين المملكة واليمن.

وقال : "إن التعاون الأمني بين البلدين الشقيقين في أفضل مستوى، وأدى إلى نتائج إيجابية وكذلك الحال بالنسبة للحاضر والمستقبل".

ويضم الجانب اليمني المشارك في اجتماعات الدورة الـ 19 لمجلس التنسيق كلاً من نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم إسماعيل الأرحبي ووزير الخارجية الدكتور أبوبكر القربي ووزير شؤون المغتربين أحمد مساعد حسين ووزير الدولة مدير مكتب رئيس الوزراء عبدالرحمن طرموم ووزير الشؤون القانونية الدكتور رشاد الرصاص ووزير المالية نعمان الصهيبي ووزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل ووزير الداخلية مطهر رشاد المصري وأمين عام مجلس الوزراء عبدالحافظ السمة.

في بدء اجتماعات فريق العمل المشترك بين اليمن والمانحين لتحديد الاحتياجات التنموية لليمن :

الأرحبي : الحكومة اعتمدت مبدأ الشفافية في تحديد التحديات التي تواجهها هناك صعوبات تواجه الجهود الحكومية الهادفة تحسين القدرة الاستيعابية للمساعدات الخارجية

■ د. الأرحبي خلال اجتماع فريق العمل المشترك بين اليمن والمانحين

■ جانب من المشاركين في الاجتماع

الرياض/سبأ:

بدأت يوم أمس السبت بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بالرياض جلسات أعمال اجتماع فريق العمل المكلف بمتابعة تنفيذ المشاريع وتحديد الاحتياجات التنموية للجمهورية اليمنية.

ويشارك في الاجتماع ممثلو صناديق التنمية في دول مجلس التعاون، والأمانة العامة لمجلس التعاون، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق أوبك للتنمية، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة، ووزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة.

وفي مستهل الاجتماع استعرض نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الارحبي التحديات الاقتصادية والأمنية التي واجهت اليمن خلال السنوات الماضية والتي أسهمت في الحد من فاعلية الجهود الحكومية المبذولة والهادفة إلى تعزيز المناخات الجاذبة للاستثمارات .

واعتبر انعقاد اجتماع فريق العمل المشترك بين الحكومة اليمنية والمانحين يجسد الدعم والمساندة الدولية للجمهورية اليمنية في مجابهة التحديات التي تواجهها ويعبر عن الوفاء بالالتزام بتنفيذ مقررات مؤتمر لندن 2006م خصوصاً ما يتعلق بعقد لقاءات تشاورية دورية بين الحكومة اليمنية والمانحين بهدف متابعة التقدم المحرز في تخصيص التعهدات المالية ومدى إتاحتها لتنفيذ مشاريع البرنامج الاستثماري للخطة الخمسية الثالثة.

وأشار الوزير الأرحبي إلى أن الحكومة اليمنية اعتمدت مبدأ الشفافية في تحليل وتحديد طبيعة التحديات التي تواجه اليمن خلال مؤتمر لندن الذي انعقد مؤخرا بمشاركة 32دولة مانحة, منوها بأن ثمة صعوبات لا تزال تواجه الجهود الحكومية الهادفة إلى توسيع وتحسين القدرة الاستيعابية للمساعدات الخارجية.

وتخلل جلسات اليوم الأول تقديم الحكومة اليمنية تقريرين تفصيليين حول مستجدات التطورات الاقتصادية في اليمن والتقدم المحرز في تطبيق الأجندة الوطنية للإصلاحات.

فيما سيدشن فريق العمل المكلف بمتابعة تنفيذ المشاريع وتحديد الاحتياجات التنموية جلسات أعمال اليوم الأول من الاجتماعات باستعراض سير التقدم المحرز في تخصيص تعهدات مؤتمر لندن للمانحين المنعقد في العام 2006م وما نفذ من مشاريع تنموية خلال السنوات الأربع الماضية حيث سيتم استعراض تقرير خاص عن الوضع الحالي لتخصيص التعهدات وسير العمل في تنفيذ المشاريع اعد بالشراكة بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي و وزارة التنمية الدولية.

حضر جلسة العمل الأولى لفريق العمل المشترك بين الحكومة والمانحين السفير اليمني في الرياض محمد علي محسن الأحول.

في مؤتمر صحفي عقد بالرياض

الأرحبي : ثمة توافق في الرؤى بين الحكومة اليمنية والمانحين اليمن تمثل الخيار الأفضل لسوق العمالة الخليجية

صنعاء/سبأ:

أكد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الارحبي أن ثمة توافقا في الرؤى بين الحكومة اليمنية والمانحين إزاء تحليل طبيعة التحديات التي تواجه اليمن بما في ذلك التحديات الأمنية .

وقال نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية في مؤتمر صحفي مقتضب عقده يوم أمس السبت بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في الرياض على هامش اجتماع فريق العمل المشترك بين الحكومة والمانحين "إن رؤية الحكومة اليمنية والمانحين لطبيعة التحديات التي تواجه اليمن وخصوصاً ما يتعلق بتنامي خطر وتهديدات تنظيم القاعدة وتصاعد الاضطرابات في المحافظات الجنوبية والحرب الأخيرة في صعدة ترتكز على منظور موحد لتحليل هذه التحديات باعتبارها جزءا من المشكلة الاقتصادية والتنموية في اليمن" .

واعتبر أن تعليم وتوظيف الشباب يمثل السبيل الأمثل والمعالجة الجذرية لمشكلة التطرف وإحباط مساعي الكيانات المتطرفة لاستقطابهم والانزلاق بهم إلى متاهات التطرف والإرهاب .

وشدد الوزير الارحبي على أهمية التسريع باندماج اليمن في مجلس التعاون الخليجي معتبرا ان تحقيق هذا الاندماج يمثل الطريقة الأمثل لتحقيق اثر سريع في مقدرات الظروف المعيشية للمواطنين في اليمن.

وقال نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية " اليمن بلد مصدر للعمالة وهناك عمالة ماهرة وعمالة متوسطة وعمالة غير ماهرة والسوق الخليجية هي اقرب الأسواق التقليدية لليمن ويوجد مليون وخمسمائة ألف من العمالة الآسيوية الأمية تعمل في الأسواق الخليجية و80 بالمائة من العمالة الأجنبية في السوق الخليجية لا تملك مؤهلات سوى دون الثانوية العامة لذا فإن اليمن تمثل الخيار الأفضل فيما يخص سوق العمالة الخليجية.

ورشة عمل بصنعاء تطالب بتحديث المناهج المدرسية لمؤاءمة احتياجات التنمية

صنعاء/سبأ:

طالب المشاركون في ورشة عمل مناقشة خطة عمل وزارة التربية والتعليم يوم أمس السبت بتطوير وتحديث المناهج المدرسية لمواجهة احتياجات التعليم ومواءمة احتياجات التنمية.

وشدد المشاركون من أعضاء شبكة منظمات المجتمع المدني للتنمية على ضرورة تقليل كثافة الفصول الدراسية وتوظيف المعلمين بحسب التخصصات المطلوبة وتشجيع القطاع الخاص والأهلي وغير الحكومي على التوسع في إنشاء المدارس في عواصم المحافظات .

ودعا المشاركون الحكومة إلى تخصيص الاعتمادات الكافية لقطاع التعليم خصوصا التعليم الأساسي لتنفيذ أهداف الألفية التنموية وإستراتيجية التعليم الأساسي والاهتمام بتأهيل المعلمين ورفع مستواهم المهني والثقافي أثناء وقبل الخدمة في إطار برنامج يراعي اختلاف مستويات تأهيلهم السابقة.

وأشاروا إلى ضرورة رفع المنافع الشخصية للتعليم عن طريق تحسين نوعيته لرفع مستوى الالتحاق وتخفيض نسبة التسرب وصولا إلى الالتحاق الشامل بالتعليم الأساسي وتحقيق الأهداف الطموحة للتعليم، لافتين إلى ضرورة الاهتمام بتهيئة البيئة المدرسية المناسبة للتعليم والتعلم وتوفير أدوات ووسائل التعليم المناسبة.

وأكد المشاركون أهمية تخصيص مدارس للبنات في المناطق الريفية وتطبيق القرار الخاص بإعفائهن من الرسوم وخاصة للفصول الدراسية (1- 6) من التعليم الأساسي، منوهين بضرورة الاستفادة من المسوحات خاصة مسح ميزانية الأسرة لتغطية المدارس للمناطق المختلفة وتحقيق التكافؤ بين الريف والحضر وتغطية المحافظات والمناطق الأكثر حرمانا.

ولفت المشاركون إلى ضرورة رسم السياسات ووضع البرامج والآليات المناسبة لمساعدة الأسر الفقيرة التي تمنعها الحالة المعيشية عن إرسال أطفالها إلى المدارس أو تجبرهم على سحبهم منها على قاعدة أن تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في التعليم ومراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تقف عائقا أمام بعض الأسر للاستفادة من حق أبنائهم في التعليم.